درجة توفر السلوكيات القانونية في كراس الفئة الثالثة من رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية

طالبة الدكتوراه : ريم خزام كلية التربية – جامعة البعث

اشراف الدكتور: محمد موسى

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد السلوكيات القانونية اللازم تضمينها في محتوى كراس رياض الأطفال للمستوى الثالث في سورية وتعرف درجة توافرها فيه، ولتحقيق ذلك تم إعداد قائمة من السلوكيات القانونية وتضمنت أربعة سلوكيات رئيسية متضمنة 21 سلوكاً فرعياً تم تحويلها إلى استمارة تحليل المحتوى. وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من محتوى كراس رياض الأطفال للمستوى الثالث في الفصلين الأول والثاني في الجمهورية العربية السورية. تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تحليل المحتوى، وأظهرت نتائج التحليل الآتي:

السلوكيات البيئية متوفرة بدرجة كبيرة بلغت (100%).

السلوكيات الاجتماعية متوفرة بدرجة قليلة بلغت (20%)

السلوكيات المرورية متوفرة بدرجة كبيرة جداً بلغت (88.8%).

السلوكيات الصحية متوفرة بدرجة كبيرة بلغت (66.6%).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات لعل أبرزها:

– إجراء دراسات للكشف عن مستوى الوعي القانوني لدى الموجهين التربويين والمعلمين في مرحلة الرياض.

–تصميم المناهج وتخطيطها بانتقاء المادة المعاصرة لاحتياجات المجتمع.

–توجيه القائمين على العمل مع الأطفال بإكساب الأطفال السلوكيات القانونية من خلال الجهد الشخصي المنظم لتضمينها ضمن الخبرات المقررة من أجل التأثير الفعال في سلوكيات الطفل.

الكلمات المفتاحية: السلوكيات القانونية، كراس الفئة الثالثة من رياض الأطفال، تحليل المحتوى.

Availability Degree Of Legal Behaviors In The Chairs Of The Third Category Of Kindergarten In The Syrian Arab Republic

Researcher: Reem Khouzam
College Of Education - Al-Baath University

Abstract

The Study Aimed To Determine The Legal Behaviors That Need To Be Included In The Content Of The Kindergarten Booklet For The Third Level In Syria And To Know The Degree Of Their Availability In It. The Study Population And Sample Consisted Of The Content Of The Kindergarten Book For The Third Level In The First And Second Semesters In The Syrian Arab Republic. The Descriptive Approach Was Used By Analyzing The Content, And The Results Of The Analysis Showed The Following: Environmental Behaviors Are Highly Available (100%). Social Behaviors Are Available To A Low Degree (20%) Traffic Behaviors Are Available To A Very Large Extent (88.8%). Healthy Behaviors Are Widely Available (66.6%). The Study Concluded With A Set Of Proposals, Perhaps The Most Prominent Of Which Are: - Conducting Studies To Reveal The Level Of Legal Awareness Of Educational Mentors And Teachers In The Riyadh Stage. Curriculum Design And Planning By Selecting Contemporary Material For The Needs Of Society. Directing Those In Charge Of Working With Children To Teach Children Legal Behaviors Through An Organized Personal Effort To Include Them Within The Established Experiences In Order To Effectively Influence The Child's Behavior.

Keywords: Legal Behaviors, Booklet For The Third Category Of Kindergarten, Content Analysis.

المقدمة:

تعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل في السلم التعليمي المعاصر فهي مرحلة مرتبطة بمرحلة الطفولة المبكرة والتي تتشكل فيها البذور الأولى لشخصية الطفل وخلالها أيضا تتكون الأسس الأولى للسلوكيات التي تتطور مع تطور حياته، ومن جهة أخرى كان لا بد لواضعي المناهج من إدخال المفاهيم الجديدة التي يطرحها مركز تطوير المناهج للوصول إلى النتاج الأفضل الذي يسهم في اللحاق بركب التنمية البشرية

وتعد المفاهيم القانونية إحدى أبرز هذه المفاهيم خاص في ظل ما يتعرض له الأطفال من عصر الانترنت والانفتاح، وفي ظل الحروب والظلم الذي يحيط بالمجتمعات الحالية، فقد أصبح البعد القانوني حاضرا بقوة في بناء منظومة القواعد القانونية، وهو "حضور يتصف بالتغير الدائم المنبثق من حركية النظام الاجتماعي ذاته وفي جزئيات تفاصيله"، لذلك فإن الحاجة إلى إدخال تعديلات على القوانين، سواء بحذف بعضها أو تغييرها أو إتمامها أو حتى خلق قواعد جديدة، يبدو أمرا مبررا ما دام هناك تغيير في طبيعة المعايير والقيم الأخلاقية التي تحكم العلاقات داخل المجتمع

وفي هذا السياق يشير "تيلمان وهسو" (Tilman and hsu ,2000) إلى أن معظم الأطفال حول العالم أصبحوا يتأثرون بالعنف والمشكلات الاجتماعية، وذلك لأسباب عدة منها: الحروب والإعلام والألعاب الإلكترونية العنيفة، فأصبح من الضرورة التركيز على تنمية السلوكيات القانونية في مرحلة الطفولة المبكرة.

ويشير "بريستير وآخرون" (Priester et al ,2008) إلى أنَ التربية على احترام القانون أصبحت مطلباً مهماً في السياسة التعليمية لأي دولة تسعى للاستقرار، فقد سعت الكثير من الدول إلى إعداد برامج تعليمية مستقلة حول هذه التربية، أو تضمينها داخل المناهج التعليمية، فقد أدركت كثير من الدول أنَ التربية القانونية تساعد في التغلب على ما يعترضها من مشكلات نتيجة تعدد الانتماءات داخل المجتمع الواحد، كما أن لها دور كبير في ضبط السلوك، والحد من المشكلات السلوكية المتعلقة بالعنف والتخريب والتسرب وغيرها، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات والبرامج التي استهدفت تكوين ثقافة واتجاهات قانونية مثل دراسات

(Pereira,1988 & Jacobson & Palonsky, 1981 & Joseph,1980)

انطلاقا مما سبق أصبح لزاما أن تسعى جميع البرامج التربوية في مرحلة رياض الأطفال إلى الالتفات حول أهمية التربية القانونية من خلال إدراج السلوكات القانونية ضمن برامج رياض الأطفال حيث أن مرحلة الطفولة المبكرة توفر أفضل فرصة لاستثمار طاقات الإنسان، بل إن الاستثمار المبكر لقدرات واستعدادات الطفل طريق فعالة لضمان عائدات إيجابية على نموه وتطوره مستقبلا (اليونسكو،2010،ص7) .

ولا يكف ذكر السلوكيات أمام الأطفال حتى يتعلموها بل يقتضي الأمر أن يخوض الطفل عدة تجارب على مستويات عدة، حتى تصبح تلك السلوكات واضحة على شخصيته واختياراته.

وبناء على ما سبق تتضح أهمية توفر السلوكيات القانونية في مناهج رياض الأطفال اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل، ونذكر على وجه الخصوص ما تمر به سورية من محاولات لنشر سلوكيات ايذاء المرافق العامة وإهمال القواعد الصحية والقواعد المرورية وغيرها من السلوكيات السلبية مرتبطة بالتكيف السلبي مع ظروف الحرب ولذلك قامت الدراسة الحالية بتحليل محتوى منهاج رياض الأطفال للفئة الثالثة.

مشكلة الدراسة:

لقد عملت الباحثة في التدريس لمرحلة رياض الأطفال في الفترة التي تعرضت فيها سورية للأزمة التي عصفت بها، وقد قامت بتنفيذ بعض البرامج الهادفة إلى تعزيز السلوكيات القانونية لدى الأطفال بعيداً عن ثقافة الحرب وما تتركه من سلوكيات سلبية تهدم بنيان المجتمع.

وقد لاحظت الباحثة أثناء دخول الروضات ولقاء المعلمات والأطفال الآتي:

– اهتمام المعلمات الشديد بإكساب الطفل مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وإهمالهن إكسابه السلوكيات القانونية على الرغم من كونها حاجة وضرورة أساسية له في هذه المرحلة من العمر وفي هذا الظرف الاجتماعي الذي نعيش فيه

– عدم وضوح هذه السلوكيات لدى الأطفال وعدم ممارستها كالالتزام بالقوانين الصحية والبيئية والاجتماعية والمرورية، وقد تأكد ذلك للباحثة من خلال نتائج المقابلة التي أجرتها

مع الأطفال في عدد من رياض مدينة حمص (ملحق رقم 1) بهدف تعرف درجة توافر السلوكيات القانونية لدى الأطفال والتي أشارت إلى وجود إهمال في تنمية السلوكيات القانونية لدى طفل الروضة.

كما سعت الباحثة إلى تعرف درجة توافر هذه السلوكيات في كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية حيث عملت المعايير الوطنية الحديثة لمنهاج رياض الأطفال على ربط المحتوى بالمجتمع ومتطلباته، لذا من الضروري تعرف درجة توفر هذه السلوكيات في المنهاج لتحديد أوجه القصور والتغلب عليها.

ومما سبق تتحدد مشكلة البحث في ضعف توفر السلوكيات القانونية في كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

ولحلّ هذه المشكلة تستهدف الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي:

ما درجة توفر السلوكيات القانونية في كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- إلقاء الضوء على السلوكيات القانونية اللازم توفرها لدى أطفال الرياض في سورية من خلال كراس الفئة الثالثة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد ونحن في أمس الحاجة لتنمية هذه السلوكيات.

2- أهمية الفئة العمرية فما يكتسبه الطفل في هذه المرحلة يعد الركيزة الأساسية لسلوكه في المستقبل.

3- نتائج البحث قد تفيد المتخصصين والخبراء في مجال تطوير كراس رياض الأطفال.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

1- تعرّف السلوكيات القانونية اللازم تضمينها في كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

2- تعرّف درجة توفر السلوكيات القانونية في محتوى كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ما السلوكيات القانونية اللازم تضمينها في محتوى كراس الفئة الثالثة من رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية؟

2- ما درجة توفر السلوكيات القانونية في محتوى كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية؟

حدود الدراسة:

ضمن إطار الأهداف التي سعت الدراسة الحالية إلى تحقيقها تمت الدراسة ضمن الحدود الآتية:

- الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة في رياض الأطفال في مدينة حمص والسعي في هذا الاختيار يعود إلى حدود قدرة الباحثة.

- الحدود الزمانية:

تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الأول والثاني للعام الدراسي 2020 – 2021.

- الحدود العلمية:

تتحدد هذه الدراسة بتحليل السلوكيات القانونية في محتوى منهاج رياض الأطفال في للمستوى الثالث وهذه السلوكيات تشمل أربعة سلوكيات رئيسة يتفرع عنها 21 سلوكاً فرعياً

مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

تعرّف السلوكات القانونية: بأنها "ممارسة الطفل للقانون من خلال المواقف ذات الطبيعة القانونية ،والتي تتضمن القوانين واللوائح المنظمة للمجتمع وعلاقة أفراده بعضهم ببعض وعلاقتهم مع مؤسسات المجتمع ،وتتصل أساساً بالحقوق والواجبات".(الديب، 2009،ص148)

وعرفت الباحثة السلوكيات القانونية بأنها: جميع الخبرات التعليمية ذات الطابع القانوني المقدمة ضمن الكراس لأطفال الرياض من عمر (5 – 6) سنوات خلال العام الدراسي 2020–2021، والهادف إلى تحقيق النمو المعرفي والمهاري والاجتماعي والوجداني لديهم والذي ينعكس في سلوكيات الأطفال الملاحظة وتقاس بالدرجة التي نحصل عليها من استمارة تحليل المحتوى المعدّة لهذا الغرض.

الدراسات السابقة:

لا يوجد في علم الباحثة دراسات تناولت السلوكيات القانونية لدى مرحلة رياض الأطفال لكن هناك بعض الدراسات التي تناولت المفاهيم القانونية كدراسة الصبحيين(2012) التي تحدثت عن مفاهيم وقيم التربية العالمية التي أساسها القانون والتي هدفت لتصميم أنموذج لمحتوى كتب التربية الاجتماعية في ضوء مفاهيم التربية القانونية العالمية وكانت عينة الدراسة هي نفس مجتمع الدراسة المتمثل بكتب التربية الاجتماعية الوطنية من الصف الأول وحتى الخامس الأساسي في الأردن واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت اداة الدراسة تتكون من المعايير التعلمية التعليمية التي تتضمن أبرز المفاهيم والقيم في مجال التربية القانونية العالمية.

ودراسة خزام(2020) التي تناولت كذلك المفاهيم القانونية ومدى تضمينها في كتب الدراسات الاجتماعية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي والتي تحدثت عن المفاهيم القانونية التي بدأت بالتلاشي والضياع بسبب عدم التركيز عليها في مراحل الطفولة الأولى وتكونت اداة الدراسة من قائمة المفاهيم القانونية التي أعدتها الباحثة والتي تضمنت مجموعة من المجالات وكانت عينة الدراسة كتب الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الأساسي بينما مجتمع الدراسة تكون من كتب الدراسات الاجتماعية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي وكانت أهمية الدراسة تتلخص بتسليط الضوء على أهم المفاهيم التي تحمي أطفالنا من الانخراط بأعمال الشغب والإساءة للغير.

وبالنظر للدراستين السابقتين نجد أهمية المفاهيم القانونية كونها الضابط الأساسي لأي سلوك فالسلوكيات القانونية تتدرج تحت عناوين عريضة وهي المفاهيم المستندة إلى القانون وتشتق منها.

الإطار النظري:

أولا: السلوكات القانونية

عند الحديث عن مرحلة رياض الأطفال لا بد من التطرق إلى بعض أنواع السلوك الواجب على الرياض العمل كرديف للأهل لتنميتها لدى طفل الروضة كسلوكيات التكيف والسلوكيات الاجتماعية والصحية والبيئية والعاطفية وغيرها الكثير، لكن في دراستنا الحالية تم التطرق لما يأخذ المنحى القانوني منها لما لهذا الجانب الدور الأكبر في ضبط سلوك الطفل خاصة بعد مرور بلدنا الحبيب بأزمة شملت مناحي الحياة كافة وكان من الملاحظ زج الأطفال في هذه الأزمة بدور الضحية حينا وبدور الجاني حينا آخر وانتشار أعمال تخريب وبعد عن الالتزام بالقانون وعدم الفهم الصحيح لما هو حق وما هو واجب وفي هذه الدراسة تم التركيز على 4 سلوكيات رئيسة هي: الصحية والبيئية والمرورية والاجتماعية.

1-السلوكات الصحية:

عند الحديث عن السلوك الصحي تكون الأنظار موجهة للاهتمام بصحة أطفالنا الجسدية أولا وتعليمهم الاهتمام الذاتي بصحتهم وعلى سبيل التخصيص هنا تم تناول السلوكيات الصحية القانونية الآتية (منظمة الصحة العالمية، 2019، ص65-66):

- **الحصول على اللقاح:** منذ عهد ليس بالقديم تقوم الجمهورية العربية السورية بالمتابعة الدورية لصحة أبنائها منذ الولادة وحتى سن الثانية عشر بإدراج البطاقة الصحية لكل طفل تشمل اللقاحات الضرورية الواجب تلقيها حفاظا على صحة أطفالنا من الأمراض السارية والمزمنة والمعدية أحيانا كالكوليرا والسل والحصبة الألمانية وغيرها، حيث بدأت وزارة الصحة منذ عام 1991 تشتري من ميزانيتها كامل احتياجات الأطفال من اللقاحات الضرورية الواقية من أمراض الطفولة الخطيرة، ويتم إعطاء اللقاحات ضمن برنامج التلقيح الوطني النظامي في المراكز الصحية المنتشرة وكذلك من خلال فرق التلقيح الوطنية المنتشرة التي تقوم بزيارات دورية للقرى البعيدة لتغطية الأطفال من المواليد الجدد، وكذلك متابعتهم بصورة دورية إضافة إلى تلقيحات الأطباء المختصين.

- **عدم التدخين في الأماكن العامة:** حيث منعت الحكومة السورية بقانونها عام 2006 التدخين في وسائل النقل العامة وفرض غرامة على كل من يخالف ذلك حفاظا في

المقدمة على صحة الأطفال التي تستقل تلك الوسائل، وأكدت قرارات المؤتمر العالمي العاشر حول التبغ والصحة المنعقد في الصين 1997 على ضرورة منع التدخين في الأماكن العامة وأكدت على أضراره على صحة أطفالنا.

– **التقيد بارتداء الكمامة:** حيث أعدت منظمة الصحة العالمية توجيهات وإرشادات خاصة بالرعاية بشأن إستراتيجيات الوقاية من الأمراض الطارئة كالكورونا وضرورة التقيد بارتداء الكمامة في الأماكن العامة ووسائل النقل والمكاتب والمباني الحكومية العامة والخاصة.

2–السلوكات المرورية:

يعد قانون السير من أبرز القوانين الخاصة من خلال علاقته المباشرة بحياة الناس اليومية وتأمين سلامتهم وخاصة حياة الأطفال وهم الشريحة الأهم التي تحتاج للتعريف بهذه القوانين والتقيد بها حفاظا على أمنهم وسلامتهم، وهناك الكثير من القواعد الناظمة التي ينبغي علينا إكسابهم المعرفة حولها لتجنب تعرضهم للمخاطر، كالسير على الأرصفة والعبور من ممر المشاة والانتباه للإشارات المرورية، بعد تعريفهم بها ومتى يجب عليهم عبور الشارع في حين وجود الإشارات وفي حال غيابها، وأيضا إلمامهم بالقواعد السليمة أثناء وجودهم داخل وسائل النقل العامة والخاصة كعدم إخراج أيديهم ورؤوسهم من النوافذ ووضع أحزمة الأمان التي تحميهم في أثناء الوقوف المفاجئ أو في حال التصادم، وقد أتى المرسوم التشريعي رقم 11 للعام 2008 الذي يجرم من يرمي الأوساخ من النافذة أو فتح المركبات أثناء السير كخطوة للحفاظ على السلامة والرفع من الوعي للمحافظة على البيئة، كذلك مخالفة ركوب الأطفال دون سن 12 عام في المقعد الأمامي للمركبة، كذلك وجب الحديث في قوانين السير عن ضرورة عدم استعمال الهاتف النقال أثناء القيادة لما يؤدي من انشغال السائق وعدم تركيزه أثناء القيادة وهذا ما نص عليه القانون السوري رقم 19 لعام 2007، وينص القانون على ضرورة امتلاك شهادة السوق التي تسمح لمالكها بالقيادة وتمنع من لا يملكها من السير بمركبته الخاصة أو العامة ويتم منحها بموجب فحص يخضع له من يرغب بالحصول عليها سواء بالمعلومات النظرية الواجب الالمام بها أو بالتطبيق العملي الذي يؤهله للقيادة حفاظا على السلامة العامة(دلاندة، 2010، ص76).

3- السلوكيات البيئية:

تحتل السلوكات البيئية الواجب تعليمها لأبنائنا المكانة المهمة لما لها من الآثار الصحية والجمالية والقانونية على الفرد والمجتمع فحين نربي الناشئة على احترام بيئاتهم فإننا نحصد ثمار ذلك بأن تبقى بيئتنا سليمة صحياً وجمالياً، ومن القواعد الأساسية في هذا المجال عدم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، فالممتلكات العامة تتمثل في المحافظة على المال العام، واحترام الصالح العام، وتقديمه على الصالح الخاص(أبو النور، 2008،ص 56).

والممتلكات الخاصة كاحترام مقتنيات الآخرين وممتلكاتهم، وعدم التعدي عليها أو استخدامها دون إذن المالك أو استغلالها بشكل غير مشروع.

وأيضا الحفاظ على النظافة: التي تمثل مجموعة من الممارسات المترافقة بأعمالنا اليومية والمرتبطة بالنظافة، والعناية الشخصية المتصلة بمعظم نواحي الحياة للحفاظ عمى الصحة والمعيشة الصحية وصولاً إلى النظافة العامة من خلال الممارسات الصحية في البيئة من نظافة المكان والأدوات والتخلص من البقايا في الحاويات المخصصة لذلك.(اليونيسيف، 2018ن ص9).

فالتعود على رمي القمامة في المكان المخصص لها ينعكس إيجابيا على الذات وعلى الآخرين فهو يحمي من انتشار الأمراض التي تحملها تلك القمامة ويزيد من عنصر الجمالية المهم جداً كونه أحد عناصر الفن والجمال في المجتمعات التي تتمثل في الطبيعة والحفاظ عليها (الشربيني وصادق،2000، ص83).

ويبقى الحديث عن الثروة البيئية المتمثلة في الأشجار رئة الطبيعة وضرورة الحفاظ عليها والعناية بها والابتعاد عن قطعها والتي أصبح القانون السوري مؤخرا يحاسب عليها، وقد لوحظ مؤخراً الانتشار الكبير لحملات التشجير التي تدلّ على الوعي بأهميتها ومن الواجب تعريف الأطفال بأهميتها وتعويدهم المشاركة ولو البسيطة في هذه الحملات وتنبيههم لمخاطر فقدان هذه الثروة.

4- السلوكات الاجتماعية:

تشير السلوكيات الاجتماعية إلى احترام الرموز الوطنية، كأن يتعرف الطفل أنظمة السلطة والحكم في بلده وتدرج هذه السلطات وانصياعه لهم باعتبارهم المنتخبين ديمقراطياً والمعبرين عن عدد الأفراد الممتثلين لتحقيق السلم والأمن والنظام وأيضاً تلبية الاحتياجات. وأيضا منع عمالة الأطفال الأمر الذي يؤدي إلى ابتعادهم عن تلقي التعليم وانشغالهم بأعمال ربما يكونوا مجبرين عليها أحيانا وغير قادرين على القيام بها أحيانا أخرى ومن السلوكيات الاجتماعية أيضا نذكر الحصول على التعليم الإلزامي حيث جاء في الفقرة أ من المادة /28/ من اتفاقية حقوق الطفل "الزامية التعليم" أي لا يحق لأي أحد قائم على رعاية الطفل أو الوصاية عليه أن يمنعه من حقه في التعلم واكتساب المعرفة، وفي عام 2002 صدر قانون التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية الذي تضمن دمج مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي في مرحلة واحدة هي مرحلة التعليم الأساسي وهي مجانية والزامية بدءاً من الصف الأول وحتى الصف التاسع وتنتهي بامتحان عام يمنح فيه الناجحون شهادة التعليم الأساسي(التقرير الدوري الثالث والرابع حول اتفاقية حقوق الطفل،2009، 65).

وكذلك الحصول على النسب وذلك حسب المادة /28/ من ميثاق الأسرة الصادر عن اللجنة العالمية للمرأة والطفل التابعة للمجلس الاسلامي العالمي للدعوة والإغاثة هو قيد المواليد لدى الجهة المختصة بما يكفل انتساب كل طفل إلى أبويه الشرعيين، ويضمن قيام أسرة صحيحة وثابتة الانتماء، كما يحقق انتماء الفرد إلى مجتمعه ووطنه واحترام المجتمع والوطن لحقوق الفرد(ميثاق الأسرة، 2016، 36)، أي هو إلحاق اسم الشخص بأبيه وأمه وفي سياق متصل لابد من الإضاءة على الحصول على الجنسية التي تدل على انتماءه للبلد التي ولد ونشأ فيها وهذا مدرج أيضا في اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989.

ثانياً: دور رياض الأطفال في تنمية السلوكيات القانونية

تعمل رياض الأطفال على تنمية شخصية الطفل بجميع جوانبها بالإضافة إلى تكوين قيمه واتجاهاته وأنماط سلوكه الإيجابي التي ستكون الركيزة الأساسية لحياته في المستقبل.

وتحقق رياض الأطفال تلك المهام التربوية عن طريق خلق بيئة تعليمية تعلمية وفق نظريات التعليم والتعلم حيث تمثل العملية الأولى في المفهوم السلوكي لدى علماء النفس التربوي جملة من الإجراءات تتمثل في تحديد الأهداف وتحديد المحتوى والأنشطة، وخلق البيئة التعليمية والموقف التعليمي الذي يحقق أهداف التعليم، والجدير بالذكر أن جانباً مهماً من عملية التعليم يهتم بالمشاعر والاتجاهات والميول والسلوكيات والمهارات الاجتماعية (Puurula etal, 2001,p57) أي بالأشكال غير المعرفية لنمو المتعلم.

بينما تحدث عملية التعلم وفق المنظور السلوكي نفسه نتيجة للارتباطات بين المثيرات (البيئة) والاستجابات التي يقوم بها المتعلم أثناء تفاعله مع تلك البيئة حيث يعمل التعزيز والممارسات والتدريب دور تثبيت هذه السلوكيات.

أما عملية التعلم وفق النظريات المعرفية تقدم على تفاعل إدراكي بين الإنسان والخبرات التعليمية ويتمثل ذلك في تطوير السلوكيات العقلية والوجدانية والمهارية والاجتماعية عن طريق العمليات العقلية العليا(تيلمان وهسو،2006،ص12) لهذا لابد من تعليم طفل الروضة السلوكيات القانونية وفق التدرج الصحيح لنظريات التعلم، ولهذا فإن توعية الروضة للأطفال بأهمية السلوك القانوني وخاصة الصحي منه حفاظاً على سلامته كذلك السلوك البيئي السليم الذي يقوده للتكيف الجيد مع بيئته والتزامه بالقواعد التي تمنعه من الإيذاء والتخريب والسلوك المروري الذي يؤمن سلامته وسلامة أحبته بالإضافة إلى السلوك الاجتماعي المعني بحقوقه الأساسية المتمثلة أولا بحصوله على نسبه وجنسيته وتعليمه الإلزامي والمجاني وبذلك سيمكن الأطفال من معرفة قضايا مجتمعهم والاهتمام بهم وبذلك تكون أنشطة الروضة من أجل التكيف الحسن مع المحيط الذي يتفاعل معه الطفل ويمضي وقته فيه.

ثالثاً: معايير اختيار محتوى منهاج رياض الأطفال

تتحدد معايير اختيار محتوى منهاج رياض الأطفال حسب جاد(2007) بما يلي:

1- أن يكون المحتوى مرتبطاً بالأهداف: كلما زاد ارتباط المحتوى بالأهداف كلما أدى ذلك إلى زيادة الفرص المتاحة لتحقيق هذه الأهداف وذلك لأن الطرائق والوسائل والأنشطة المستخدمة غالباً ما تنصب على المحتوى الموضوع.

2- أن يكون المحتوى صادقاً وله دلالته: يستمد المحتوى صدقه إذا كانت المعلومات التي يتضمنها أساسية وحديثة ودقيقة وخالية من الأخطاء العلمية.

3- أن يكون هناك توازن بين شمول المحتوى وعمقه والمقصود بعمق المحتوى هو تناول أي مجال من هذه المجالات بالقدر الكافي وذلك عن طريق تناوله المبادئ والمفاهيم والأفكار والتطبيقات المرتبطة بالمجال.

4- أن يراعي المحتوى ميول وحاجات وقدرات الأطفال إن ارتباط المحتوى بقدرات الأطفال واستعداداتهم يجعلهم قادرين على فهم واستيعاب هذا المحتوى من معلومات وأفكار كما يزيد من دافعيتهم لتعلم هذا المحتوى ويكون تأثيره ايجابياً.

5- أن يتضمن المحتوى التكاملية والاستمرارية فمخرجات التعليم في مرحلة رياض الأطفال هي مدخلات لنظام التعليم في المرحلة الأساسية وتعزّز الاستعداد للمدرسة.

6- أن يتصف المحتوى بالمعرفة والتكيف مع التغيير المستمر لاحتياجات الأطفال وأولياء أمورهم، وتتوفر أدلة كثيرة على أن الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة يتعلمون تعلماً أفضل في البيئات التي تلائم احتياجاتهم.

7- أن يرتبط المحتوى بواقع المجتمع الذي يعيش فيه الطفل يجب أن تكون المعلومات التي يتضمنها المجتمع متمشية مع واقع الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه الأطفال.

إجراءات الدراسة:

تمت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1- دراسة الأدبيات التربوية ذات الصلة بالسلوكيات القانونية ومنهاج رياض الأطفال.

2- إعداد قائمة السلوكيات القانونية اللازم توفرها في كراس رياض الأطفال للفئة الثالثة في الجمهورية العربية السورية.

3- تحويل القائمة إلى استمارة لتحليل محتوى كراس الفئة الثالثة من منهاج رياض الأطفال من أجل تحديد درجة توفر هذه السلوكيات في منهاج رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

4- تحليل البيانات ومعالجتها بالأساليب الإحصائية المناسبة للحصول على النتائج.

5- عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها.

6- تقديم المقترحات استناداً إلى ما تسفر عنه نتائج الدراسة.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تحليل المحتوى لتعرّف التحليلي درجة توفر السلوكيات القانونية في محتوى منهاج رياض الأطفال للمستوى الثالث من خلال التقدير الوصفي والكمي المنظم.

مجتمع الدراسة وعينتها:

نظراً لصعوبة إجراء دراسة شاملة للمستويات الثلاثة لرياض الأطفال تم اختيار كراس رياض الأطفال للمستوى الثالث في الفصلين الأول والثاني في الجمهورية العربية السورية، بصفته مجتمع الدراسة وعينتها، ويمكن وصف مجتمع الدراسة وعينتها على النحو الآتي:

عدد الخبرات للفصلين	عدد الدروس للفصلين	عدد الصفحات للفصلين
15=7+8	54=25+29	389=219+170

أداتا الدراسة:

تم إعداد الأداتين الآتيتين:

- قائمة السلوكيات القانونية اللازم توفرها في محتوى منهاج رياض الأطفال للفئة الثالثة.
- استمارة تحليل المحتوى لتعرّف .

1- إعداد القائمة:

تم إعداد قائمة السلوكيات وفق الآتي:

- مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة التي تناولته بالدراسة
- الاطلاع على المصادر والدراسات المهتمة بالأزمات مثل الدراسات الآتية:

(مرتضى،2013؛ الأسمر، 2014؛ الشاويش، 2014).

- دراسة الخصائص النمائية لطفل الروضة.
- دراسة طبيعة مناهج رياض الأطفال.

وتوصلت الباحثة إلى إعداد الصورة الأولية للقائمة مقسمة إلى سلوكيات رئيسة ويندرج تحتها (21) سلوكاً فرعياً.

قامت الباحثة بعرض القائمة على مجموعة من المحكمين المختصين في تحليل المحتوى وعلم القانون، بلغ عددهم (6) محكمين (ملحق رقم 3) لمعرفة آرائهم حول مدى مناسبة هذه السلوكيات ووضوحها وانتمائها للجانب القانوني ومدى ملاءمة السلوك الفرعي للسلوك الرئيس وإمكانية الحذف والإضافة والتعديل وفق ما يرونه مناسباً.

وبعد الاخذ بآراء السادة المحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة تم وضع معيار للتحليل المتضمن قائمة السلوكيات القانونية في صورتها النهائية حيث تم تضمين جميع السلوكيات التي حصلت على نسبة عالية من آراء المحكمين أي فوق 75% واستبعاد السلوكيات التي حصلت على أقل من 75% وبذلك تم التوصل للصورة النهائية للقائمة. ملحق رقم (2).

2- استمارة تحليل المحتوى:

أ- تحديد وحدات التحليل:

تم اختيار الموضوعات الواردة بكراس رياض الأطفال للمستوى الثالث كوحدة للتحليل.

ب- فئات التحليل:

تحديد فئات التحليل بالسلوكيات القانونية الواردة بأداة التحليل وعددها 4 سلوكيات رئيسة ينبثق منها عدد من السلوكيات الفرعية وعددها (21).

ج- ضوابط عملية التحليل:

تم التحليل في إطار المحتوى الإجرائي للسلوكات القانونية.

شمل التحليل الهدف والصور والتقويم والنشاط.

استخدام الاستمارة المعدة لرصد النتائج وتكرار كل سلوك.

إعطاء متوفر في حال تكرار فئة التحليل مرة واحدة أو أكثر أما في حال ورود التقدير (غير متوفر).

د- صدق التحليل:

لا يمكن للباحث أن يفسر نتائج تحليل مضمون كراس رياض الأطفال الكمية تفسيراً كيفياً يعبر عن الرموز الدلالية في المادة المحللة ما لم يكن هذا التحليل صادقاً بأسلوبه وكيفية

بناء أدواته، ويعرف صدق الأداة بأن تقيس الأداة ما وضعت لقياسه حيث يعطي صورة كاملة وواضحة لمقدرة الأداة على قياس الخاصية المراد قياسها.

وللتأكد من صدق المعيار المستخدم في التحليل (قائمة السلوكيات القانونية) فقد تم عرض القائمة على المحكمين.

هـ – ثبات التحليل:

يعدّ ثبات التحليل الضامن الأساسي للحصول على نتائج موثوقة في التحليل وهو خطوة لازمة ومكملة للصدق ومن أجل التأكد من ثبات التحليل قامت الباحثة بتحليل العينة (كراس رياض الأطفال) مرتين بفارق ثلاثة أسابيع للتأكد من ثبات المعيار، وقام باحثان آخران(ملحق4) لهما الخبرة نفسها في تحليل المضمون بتحليل العينة السابقة نفسها وذلك بعد اطلاعهم على خطوات التحليل وقواعده:

وفق الآتي:Holstiقامت الباحثة بحساب معامل الثبات باستخدام معادلة هولستي

$$R = 2\ (C1,2)\ /\ C1 + C2$$

معامل الثباتRحيث أن

عدد وحدات التحليل الاولC1

عدد وحدات التحليل الثانيC2

عدد وحدات التحليل التي يتفق عليها المحللانC1,2

وقد بلغت درجة الثبات بين المحللين (0.95) في حين بلغت درجة الثبات وفقاً لإعادة التحليل من الباحثة (0.98).

وتعد معادلات الثبات عالية وهي تفي بأغراض الدراسة.

وبعد التأكد من صدق استمارة التحليل وثباتها، أصبحت جاهزة بصورتها النهائية من أجل التطبيق على العينة.

و– معيار تصحيح استمارة التحليل.

ارتأت الباحثة إيجاد معيار لتصحيح استمارة التحليل تتوضح من خلال المرتبة التي يمكن أن تتناسب مع النسبة المئوية التي تحصل عليها السلوك الوارد في الخبرة وذلك بناء على نتائج الدراسة الحالية وفق الترتيب الآتي:

إذا كانت النسبة أقل من 40% فهي درجة توفر قليلة.

إذا كانت النسبة المئوية بين 40% و60% فهي درجة توفر متوسطة.
إذا كانت النسبة المئوية بين 60% و80% فهي درجة توفر كبيرة.
إذا كانت النسبة أكثر من80% فهي درجة توفر كبيرة جداً.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

1- النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول والذي نصه: "ما السلوكات القانونية الواجب توافرها في محتوى كراس الفئة الثالثة من رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية"

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة بمراجعة الدراسات السابقة والادب النظري والمرتبط بموضوع البحث وإعداد قائمة مقترحة في السلوكيات القانونية والتي يمكن إكسابها لطفل الروضة، وتم عرضها على محكمين مختصين وبعد إجراءات التحكيم أصبحت القائمة مؤلفة من 4 سلوكيات رئيسة ومن 21 سلوكاً فرعياً، وعدت مناسبة للطفل، ويمكن تضمينها في الكراس.

2- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه: "ما درجة توفر السلوكيات القانونية في محتوى كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال" ومناقشتها وتفسيرها:

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ تحليل السلوكيات القانونية في كل خبرة من الخبرات المتضمنة في الكراس، والجدول التالي يوضح نتائج التحليل:

الجدول(1) درجة توفر السلوكيات القانونية في محتوى كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال

السلوكات الرئيسية	الرقم المتسلسل	السلوكات الفرعية	عدد التكرارات	تقديرات التوفر	
				متوفر	غير متوفر
السلوكات الصحية	1	التقيد بارتداء الكمامة	0		X
	2	عدم التدخين في الأماكن العامة	4	X	

			ووسائل النقل		
		5	الحصول على اللقاح	3	X
		مجموع التقديرات			2	1
		معدل تقدير السلوك بالنسبة المئوية			%66.6	%33.3
السلوكات البيئية	1	عدم الاعتداء على الممتلكات العامة	10		X	
	2	الحفاظ على ملكيات الآخرين	10		X	
	3	رمي القمامة في الحاوية	15		X	
	4	عدم قطع الأشجار	8		x	
		مجموع التقديرات			4	0
		معدل تقدير السلوك بالنسبة المئوية			%100	%0
السلوكات المرورية	1	السير على الأرصفة	5		X	
	2	العبور من ممر المشاة	5		X	
	3	التقيد بإشارة المرور	6		X	
	4	عدم استخدام الجوال أثناء القيادة	2		X	
	5	وضع حزام الأمان	2		X	
	6	عدم وقوف المركبات على الرصيف	1		X	
	7	عدم رمي الأوساخ من المركبة	2		X	
	8	عدم مد الأيدي أو الرؤوس من النوافذ أثناء سيرها	0			X
	9	عدم سوق مركبة دون حمل إجازة سوق	1		X	
		مجموع التقديرات			8	1
		معدل تقدير السلوك بالنسبة المئوية			%88.8	%11.1
السلوكات الاجتماعية	1	احترام الرموز الوطنية	3		x	
	2	منع عمالة الأطفال	0			X
	3	الحصول على	0			X

			التعليم الإلزامي		
X		0	الحصول على النسب	4	
X		0	الحصول على الجنسية	5	
4	1	مجموع التقديرات			
%80	%20	معدل تقدير السلوك بالنسبة المئوية			
%28.57	%68.1	معدل التقديرات العامة لكل السلوكات			

من مراجعة الجدول يتضح ما يلي:

1- توفرت بنود بعد السلوكيات الصحية بنسبة مئوية قدرها 66.6 % وحقق بند الحصول على اللقاح 5 تكرارات وجاء في المرتبة الأولى بين جميع البنود ،بينما حصل بند تجنب التدخين في الأماكن العامة ووسائل النقل على 4 تكرارات فيما غاب بند التقيد بارتداء الكمامة ولم يرد حوله أي نشاط أو هدف ضمن المحتوى.

2- توفرت بنود بعد السلوكات المرورية بنسبة مئوية 88.8 % وبتكرارات مختلفة تبين الاهتمام بالسلوكيات المرورية ، خاصة أن كراس رياض الأطفال يحتوي خبرة خاصة بوسائل النقل والسلوكيات المرورية

3- غياب بعد السلوكات الاجتماعية بشكل شبه كامل من محتوى الخبرات حيث لم يرد حوله سوى بند احترام الرموز الوطنية في خبرة وطني .

4- توفرت بنود بعد السلوكات البيئية بنسبة مئوية كاملة وبتكرارات جيدة حيث يظهر الاهتمام بالسلوك البيئي في مختلف الخبرات

5- على مستوى جميع الخبرات هناك غياب لبعض البنود، في حين حققت بنود أخرى تكرارات ضعيفة ، وبعض البنود حققت تكرارات كبيرة والبعض الآخر تكرارات متوسطة.

6- بلغت عدد البنود غير متوفرة 6 بنود وبنسبة مئوية قدرها 71.4% مما يعكس غياب واضح للسلوكيات القانونية عن منهاج رياض الأطفال.

مما سبق عرضه يتضح أنه رغم اهتمام واضعي المنهاج وعدّهم أن الهدف الأساسي لمنهاج رياض الأطفال هو تهيئة الطفل وتنمية قدراته في المجتمع والانتقال به إلى المجتمع كفرد فعال ملتزم بالقوانين ، إلا أنّ مستوى الاهتمام بالسلوكيات القانونية لم يلق الاهتمام الكافي على الرغم من الحاجة إليها في سلوكيات الطفل اليومية داخل الروضة وفي الوسط المحيط خاصة ضمن الواقع المعاش في المجتمع السوري وما سعت إليه الحرب من تفرقة ونشر ثقافة العنف والعدوان ومخالفة القانون، مما يبرز أهمية إعادة النظر ببناء المنهاج ليحقق ابرز المعايير المعتمدة في بنائه وهي مواكبة حاجات المجتمع.

المقترحات:

1- إجراء دراسة تحليلية لمحتوى كراس رياض الأطفال في مراحله الثلاث لتقصي مدى تضمينها السلوكيات القانونية.

2- إجراء دراسات للكشف عن مستوى الوعي القانوني لدى الموجهين التربويين والمعلمين في مرحلة الرياض.

3- تصميم المناهج وتخطيطها بانتقاء المادة المعاصرة لاحتياجات المجتمع. فما تمر به الجمهورية العربية السورية يقتضي تخطيط العمل السريع والتنسيق لتقديم خبرات تنسجم في مضمونها مع أهداف المجتمع ضمن الواقع المعاش.

4- توجيه القائمين على العمل مع الأطفال بإكساب الأطفال السلوكيات القانونية من خلال الجهد الشخصي المنظم لتضمينها ضمن الخبرات المقررة من أجل التأثير الفعال في سلوكيات الطفل.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1- أبو النور، محمد.(2008).التنشئة الاجتماعية ودورها في اكساب قيم المواطنة ومهاراتها. *بحث مقدم للمؤتمر العلمي لتربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية في جامعة عين شمس*. العدد الأول

2- الأسمر، هديل (2014). دور الاسرة والمجتمع المحلي في الدعم النفسي للطفل، *ورقة عمل مقدمة في الورشة الوطنية المركزية حول الدعم النفسي للأطفال في ظل الازمات*. منظمة طلائع البعث، سورية.

3- التقرير الدوري الثالث والرابع حول اتفاقية حقوق الطفل،2009.

4- تيلمان، ديان؛ وهسو، ديانا.(2006). *أنشطة القيم الحية للأطفال بين 3-7 سنوات*. الدار العربية للعلوم، بيروت.

5- جاد، منى علي (2007). *مناهج رياض الأطفال أنواعها تخطيطها تنفيذها وتقديمها*. عمان: دار المسيرة.

6- دلاندة، يوسف (2010). جامعة عين شمس، ط1، دار هومة للطباعة والنشر.

7- الشاويش، هبة. (2014). *فاعلية برنامج مقترح وفق نهج من طفل إلى طفل في تنمية وعي أطفال الروضة ببعض حقوقهم الحياتية أثناء الازمات*. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البعث.

8- الشربيني، ذكريا؛ وصادق، يسرية.(2000). *تنشئة الطفل*. القاهرة: دار الفكر العربي.

9- منظمة الصحة العالمية تقرير البعثة المشتركة بين المنظمة والصين بشأن مرض فيروس كورونا من 16 غلى 24 شباط 2019 جنيف

10- مرتضى، سلوى (2013). *التعامل مع الأطفال في أثناء الأزمات*. مجلة المعرفة، سوريا، العدد 595 نيسان ص 38 – 46.

11- المؤتمر العالمي لميثاق الأسرة المنعقد بتاريخ 9-4-2016

12- اليونيسف.(2018). التقرير السنوي – لكل طفل .. كل حق

13- اليونيسكو.(2019). تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم- دليل لواضعي السياسات.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Jacobson, M., And S. Palonsky. (1981). "Effects Of A Law- -Related Education Program." *Elementary School Journal*.N 82.P 49-57.

2- Joseph, H. (1980). *The Development Of A Curriculum Model - For The Teaching Of Law-Related Education For The Sixth Grade*. Doctoral Dissertation. Temple University.

3- Pereira, C. (1988*). Law-Related Education In Elementary And Secondary Schools*. ERIC Digest.

4- Miller; E & Almon; J,2009. *Crisis in the kindergarten why children need to play in school*. College park, MD Alliance for childhood, USA

ملحق رقم(3) قائمة السلوكات القانونية

السلوكات الرئيسية	السلوكات الفرعية	أهمية السلوك قانونيا		انتماء السلوك الفرعي للسلوك الرئيسي		الوضوح		الصياغة		الملاحظات
		نعم	لا	نعم	لا	**نعم**	لا	نعم	لا	
السلوكات الصحية	- التقيد بارتداء الكمامة - عدم التدخين في الأماكن العامة ووسائل النقل - الحصول على اللقاح									
السلوكات البيئية	- عدم الاعتداء على الملكيات العامة - الحفاظ على ملكيات الآخرين - رمي القمامة في الحاوية - عدم قطع الأشجار									
السلوكات المرورية	- السير على الأرصفة - العبور من ممر المشاة - التقيد بإشارة المرور - عدم استخدام الجوال أثناء القيادة - وضع حزام الأمان - عدم وقوف المركبات على الرصيف - عدم رمي الأوساخ من المركبة - عدم مد الأيدي أو الرؤوس من المركبة أثناء سيرها - عدم سوق المركبة دون حمل إجازة سوق									
السلوكات الاجتماعية	- احترام الرموز الوطنية - منع عمالة الأطفال -الحصول على التعليم الإلزامي - الحصول على النسب - الحصول على الجنسية									

ملحق (3) أسماء السادة المحكمين

اسم المحكم	الاختصاص

ملحق(4) أسماء الباحثين أصحاب الخبرة في تحليل المحتوى

- د. عفراء الخضر(دكتورة في جامعة البعث)
- نوار خضور(طالبة دكتوراه في جامعة البعث قسم تربية الطفل)